# مشروع لتعزيز المساعي الديمقراطية
# في البلدان العربية*

**د. علي خليفة الكواري**
**د. رغيد كاظم الصلح**

الديمقراطية وحقوق الإنسان شعار الحقبة الراهنة في العالم اجمع. وبفعل عوامل داخلية، في المقام الأول، تنتشر المطالبة بنظم حكم ديمقراطية. القوى الديمقراطية في كل مكان من العالم توحد نفسها في مواجهة أنماط الحكم المطلق والحكومات الشمولية، محتمية في مواجهتها تلك بمظلة حقوق الإنسان، وضرورة تطبيق حكم القانون، وضمان حق ممارسة المواطنين الحريات العامة. والبلدان العربية ليست استثناء وليست اقل الدول تضررا من أنماط الحكم المطلق. فالعرب قد تطلعوا منذ القرن التاسع عشر إلى الحياة الديمقراطية باعتبارها ممارسة عملية للمبادئ التي بشر بها الاسلام وجاء بها القرآن الكريم ( وامرهم شورى بينهم)[1]. وقد شكل العرب منذ القرن التاسع عشر أيضا، الأحزاب أقاموا التجمعات الجبهوية من اجل المطالبة بالدساتير وإقامة الحياة النيابية وتقييد صلاحيات الملوك والحكام. ونجح عدد من البلدان العربية في تحقيق انفتاح ديمقراطي، إن لم يكن قد تحول إلى عملية ديمقراطية مستقرة، فانه من دون شك حقق نقلة كبيرة للمجتمعات العربية في مجال حقوق الإنسان، وترسيخ مفهوم المواطنة، كما أكد الشرعية الدستورية ومبدأ حكم القانون، وابرز حق ممارسة المواطنين الحريات العامة.

لقد كان نضال العرب ضد الاستعمار الأجنبي مقرونا دائماً بمطالبتهم بنظم ديمقراطية للحكم. وقد تحقق ذلك لعدد من البلدان العربية في الفترة السابقة على نكبة فلسطين التي بدأ العرب بنتيجتها يتشككون في قدرة نظم الديمقراطية السياسية على صيانة الأمن القومي. وبدت النظم الديمقراطية الحديثة الناشئة في البلدان العربية عاجزة عن تعبئة الموارد وحشد الطاقات في مواجهة العدوان الصهيوني. كذلك ظهرت هذه الأنظمة وكأنها غير قادرة على

---

(*) * نشرت في بيروت، مجلسة المستقبل العربي، العدد ١٦١،٧ /١٩٩٢/٧.

[1] سورة الشورى،الآية ٣٨.

الاضطلاع بمهمة التنمية الشاملة وإرساء العدالة الاجتماعية . مقابل ذلك الضعف الذي اتصفت به الأنظمة العربية آنذاك، برز نموذج الاتحاد السوفياتي بعد الحرب العالمية الثانية كدولة قوية اقتصادياً وعسكرياً وفسر هذا النجاح بانه نتيجة الحكم المطلق ونظام الحزب الواحد مما اثر في الخيارات العربية الديمقراطية.

وقد كان لهذه المرحلة التي لم يتجاوز عمرها عشرين عاماً أثار سيئة جداً في المساعي الديمقراطية التي سبقتها على مدى مائة عام، وهذا ما يفسر جزئياً تعثر المساعي الديمقراطية اليوم في البلدان العربية، وعدم وضوح الرؤية كما يشير إلى أسباب تأخر بروز قوى تمارس الديمقراطية داخل تنظيماتها وفي ما بينها، الأمر الذي لا يمكن من دونه تحقيق فعالية النضال الديمقراطي، وبلوغ توازن القوى بين الحكومات والمجتمعات المدنية التي تحكمها.

ومن اجل مواجهة هذا الوضع الشاذ، برز شعور لدى المثقفين العرب بضرورة تعزيز المساعي الديمقراطية في البلدان العربية. ونما هذا الشعور منذ هزيمة عام ١٩٦٧م، وارتفعت أصوات دعاة الديمقراطية منذ نهاية السبعينات. وتزايد إدراك أهمية العمل الديمقراطي منذ مطلع الثمانينات ليتخذ شكل ندوات وحوارات ودراسات جادة، وتاسيس أو تنشيط منظمات حقوق الإنسان على المستوى القومي والقُطري، فضلاً عن بروز عدد من الاحزاب والحركات السياسية. وباتت الديمقراطية في التسعينات مطروحة على نطاق واسع قل إن يخلو منها مقال أو مداخلة مثقف، أو خطاب مسؤول سياسي عربي.

وأصبحت الديمقراطية بذلك الانتشار غير المنضبط بمفهوم محدد، في خطر من محبيها، الذي قل إن يتفقوا على مفهوم الديمقراطية ، فلكل مفهومه. ويتضح الخطر على الديمقراطية اكثر عندما يلاحظ إن الكثيرين من رافعي شعار الديمقراطية، لا يمارسون الديمقراطية داخل منظماتهم، أو فيما بينها، تستوي في ذلك التنظيمات الحكومية والتنظيمات غير الحكومية. هذا الغموض الفكري، والتناقض الملحوظ بين القول والممارسة الفعلية للديمقراطية، اصبحا يشكلان خطرا على الديمقراطية في البلدان العربية ويهددان بتحولها إلى شعار أجوف مثلما صارت الاشتراكية يوما شعار أجوف.

من هنا انبثق التفكير في البحث عن أدوات وقنوات إضافية لتعزيز المساعي الديمقراطية في البلدان العربية. وهذا لا يعني التقليل من أهمية المؤسسات التي أخذت على

عاتقها، وعلى الأخص منذ مطلع الثمانينيات، مسؤولية طرح قضية الديمقراطية وتنظيم الحوارات الجادة حولها. وإنما يعني تعزيزها بأدوات ورفدها بقنوات تكون اكثر تفرغا للهم الديمقراطي، الأمر الذي سوف يسمح لها بالتركيز عليه دون أن يشغلها عنه هدف أخر. وإيجاد مثل هذه الأدوات وخلق القنوات الإضافية ليس بالأمر الهين اليسير، ولا يمكن أن يكون جهداً فرديا . بل إن التفكير والحوار حول ماهية هذه الأدوات وشكل القنوات التي تحتاج البلدان العربية إلى أضافتها في ضوء محددات الواقع ، يجب إن تاخذ الوقت الكافي وان تعطي ما تستحقه من التفكير والتدبير، حتى تكون تلك الادوات والقنوات عونا للمساعي الديمقراطية، تتقبلها التيارات السياسية والفكرية الفاعلة على الساحة العربية، وترى فيها الحياد، وتجد فيها الوسيلة، لتعزيز المساعي الديمقراطية على المستوى القطري.

وتمهيداً لتوصيف تلك الأدوات، وتكييفها وفق أهداف واقعية، إضافة إلى أهمية التعرف إلى القنوات الإضافي لتعزيز المساعي الديمقراطية، تم تبني مشروع دراسي اطلق عليه "مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية"، واختيرت مدينة اكسفورد في المملكة المتحدة مقرا له. ويطمح المشروع في مرحلته الراهنة إلى إن يحقق أمرين:

أولا: أن يكون أداة للتعرف إلى الفكر الديمقراطي في البلدان العربية، وتبيّن اوجه الاختلاف حول الديمقراطية وتحري اشكاليات قبولها من قبل القوى السياسية،وصعوبات تطبيقها في البلدان العربية. ومن أهم هذه الإشكاليات التناقض المطروح بين الاسلام ونظم الحكم الديمقراطية. ومنها أيضا مسالة التوازن بين الدولة والمجتمع المدني في البلدان العربية. ومن هذه الإشكاليات أيضاً ما هو متعلق بتطبيق المبادئ الديمقراطية داخل الأحزاب والحركات السياسية التي تضطلع بدور تطوير المجتمعات العربية.

ثانيا: أن يكون أداة توسط وقناة تواصل بين الباحثين والمفكرين وممارسي العمل الديمقراطي، المنتمين إلى مختلف التيارات السياسية والفكرية الفاعلة على الساحة العربية. ومن أجل تحقيق هاتين الغايتين، يعتز المشروع القيام بإجراء حوارات معمقة حول المفاهيم الديمقراطية وإشكالياتها عبر سلسلة من ورش العمل وحلقات النقاش يتم عقدها داخل البلدان العربية وخارجها.

وفي المرحلة الوسيطة من عمر المشروع الدراسي، ينتقل إهتمام المشروع إلى دراسة مستقبل الديمقراطية في عدد من البلدان العربية وفق منهج بحثي مشترك يهدف إلى التعرف

إلى مداخل الإنفتاح السياسي. وفي هذه المرحلة تكن الدراسة القطرية أداة للحوار بين التيارات الفكرية والسياسية الفاعلة في البلد المعني، مما يتيح للمشروع الدراسي التعرف إلى المداخل العامة للإنفتاح الديمقراطي ومداخل ترسيخ التجارب الديمقراطية الناشئة في البلدان العربية، هذا فضلاً عن الآثار الإيجابية لمثل هذا الحوار في جهود تعزيز المساعي الديمقراطية في البلد المعني.

وفي المرحلة الختامية من المشروع الدراسي يتم إعداد رؤية مشتركة لتعزيز المساعي الديمقراطية في البلدان العربية تكون بمثابة إستراتيجية لتنمية ونشر الثقافة الديمقراطية وتنسيق جهود القوى الديمقراطية بما يعود عليها بالدعم والمساندة الفنية والإعلامية في عملها من أجل الديمقراطية. ومثل هذه الإستراتيجية لها متطلبات تنفيذ، من بينها أدوات للمتابعة وقنوات للتواصل لا تقل في البداية عن مركز بحوث ودراسات ونشر، إضافة إلى منتدى حوار وتبادل معلوما بين القوى الديمقراطية من مختلف التيارات الفكرية والسياسية في البلدان العربية.

إن المشروع، إذ يحاول تعزيز المساعي الديمقراطية في البلدان العربية، يضم جهوده إلى مبادرات أخرى كثيرة سبقته على هذا الصعيد. تلك المبادرات بعضها كان على الصعيد الوطني القُطري، والآخرى كان على الصعيد العربي القومي. ويسعى المشروع إلى بلورة ثلاثة أبعاد في الجهد الفكري الذي ينوي الاضطلاع به.

أولاً: الاختصاص، بمعنى إن المشروع سيركز على موضوع الديمقراطية مع ما يتصل به بصورة مباشرة من جوانب اقتصادية واجتماعية وثقافية.

ثانياً: الدراسات المقارنة – والمقارنة هي أساسا بين المجتمعات العربية – وبين تجاربها المتعددة في التطور السياسي. ونظراً إلى ما في هذه المجتمعات من عوام وقواسم مشتركة تتجسد في وحدة اللغة، واثر الاسلام بإعتباره دين الغالبية ومصدر ثقافة غير المسلمين من العرب، إضافة إلى الخبرة التاريخية المشتركة وما تحمله من آلام وتبشر به من آمال – كل ذلك يسل إجراء البحوث والدراسات المقارنة ويوفر إمكانية الخروج مها بدروس واستنتاجات تفيد العمل الديمقراطي في الأقطار العربية عموماً. فهي تسمح للمعنيين بالشان الديمقراطي، سوا كانوا من أهل الرأي أم من أصحاب المسؤولية في هذه الأقطار، بان يستفيدوا من خبرات وتجارب الأقطار التي سبقتهم في مضمار التحول الديمقراطي.

وبديهي أيضاً إن الدراسات المقارنة لن تتوقف عند الأقطار العربية وحدها، بل ستتجاوزها إلى الدول والمجتمعات التي سبقت البلدان العربية في السير على الطريق الديمقراطي. إن الغاية هنا هي تحفيز وتوفير مجال الاطلاع على هذه التجارب ومقارنة أحوالها مع أحوال المجتمعات العربية والنظر في إمكانية الإفادة من تجاربها وخبراتها. وحتى يكون "المشروع" قادراً على تحقيق هذا النوع من البحوث والدراسات، فانه لا بد له من أن يكون على صلة وثيقة بالمؤسسات والمنتديات ودور العلم وأهل الفكر والاختصاص في الأقطار العربية والاجنبية المعنيين بالمسالة الديمقراطية تحديداً. وهو في حاجة ايضاً إلى توفير الإطار الذي يسمح لهؤلاء بتبادل الخبرات والتجارب الفكرية عبر الأقطار العربية.

ثالثا: الدراسات الامبريقية، وهي الدراسات التي تسمح بتطوير العمل الديمقراطي على أساس العلم والواقع، بدلا من إن تحركه الاعتبارات الأيديولوجية المحضة والرغبة في التفكير. وهذا الفرع من الدراسات اصبح اكثر سهولة اليوم من ذي قبل بعد إن اتجهت بعض المجتمعات العربية إلى الانفتاح والى إتاحة المجال أمام الباحثين لدراسة أحوالها وتحليل أوضاعها.

بمقدار نجاح المشروع في التشديد على هذه الأبعاد في عمله ونشاطه، سيكون قادراً على المساهمة في توفير الأساس الفكري المتين لعملية التحول الديمقراطي في البلدان العربية، أملاً إن تتم هذه العملية دون نكسات وتراجعات، ودون هزات اجتماعية وسياسية، ووسط تعاون وتألف سائر القوى الحية في المجتمعات العربية.

ويجدر بنا في هذه المقدمة إن نتطرق، ولو بشكل عابر، إلى مبررات الديمقراطية في البلدان العربية. غني عن القول أن ما طرح من مبررات عقلانية وعملية وما قدم من إعتبارات أخلاقية لا فضلية نظم الحكم الديميقراطية على نظم حكم الوصاية تنطبق على حالة العرب مثلما تنطبق على غيرهم من الامم والشعوب، ولا حاجة بنا إلى تكرار ذكرها في هذه المقدمة. فالمساواة في الحقوق والواجبات، وصيانة حرية الإنسان الذي كرمه الله، وسيادة حكم القانون، كلها قيم عالية لدى العرب والمسلمين عزيزة عليهم . "وإذا لم تكن الكثرة على حق، فان القلة ابعد ما تكون دليلا عليه". ويبقى علينا بعد ذلك إن نشير إلى دواع ومبررات إضافية تلح على العرب والمسلمين وتدعوهم إلى الالتزام بالمنهج الديمقراطي بإعتباره منهج ضرورة.

وقد عبر رمز من رموز الحركات الجماهيرية عند خروجه من سجون أحد البلدان العربية عن واحد من هذه المبررات الإضافية يقوله "... البلاد سائرة إلى قتال الكل ضد الكل إن لم تسلم كل الأطراف بحق كل طرف في الوجود على حد سواء وما يترتب على هذا الحق من حقوق اخرى..." . هذا القول على بساطته عميق ويعبر عن معاناة حقيقية، ونظرة ثاقبة إلى المبررات الاضافية التي توجب على المجتمعات العربية أن تسرع في عملية التحول من انماط الحكم الراهنة إلى نظم حكم ديمقراطية. فاذا كانت الحكومات العربية لم تقنعها بعد المبررات العقلانية التي اقتنع بها العالم من حولها، وإذا كانت بعض قوى المعارضة مازالت تعتقد بامكانية الحسم المنفرد وفرض ارادتها بالقوة على كل من يعارض وجهة نظرها، فان مخاطر الحروب الاهلية وتفكيك المجتمعات العربية من الداخل واعادة تشكيل البلدان العربية على اسس طائفية وعرقية ودينية، وفتح الباب للقوى الخارجية المعادية لان تعيد تشكيل المجتمعات العربية وفق مطامعها كفيلة بتقديم مبررات اضافية عاجلة تدعو إلى تبني المنهج الديمقراطي بإعتباره منهج ضرورة لا بديل له طال الزمن أو قصر.

ويضاف إلى هذه المبررات الداعية إلى سرعة التحول الديمقراطي في البلدان العربية ، ما تعانيه المجتمعات من قصور العمل الرسمي في أغلب البلدان العربية، وتغليبه المصالح والآراء الشخصية للفئات الحاكمة على الأهداف المجتمعية والتطلعات العامة للشعب في البلد المعني. ولعل الخبرة التاريخية لنظم الحكم عبر التاريخ العربي الإسلامي تقدم بدورها مبررا إضافيا أخر لتبني نظم حكم لا تكون فيها الكلمة الأخيرة لفرد أو قلة، ولا تكون فيها وصاية من أحد على أحد بالغ الرشد عاقل، وانما تكون نظماً يتحقق بموجبها ما شرف الله عز وجل امتنا به ( وامرهم شورى بينهم). وهل هناك ما هو أدل على استبداد الحكام عبر التاريخ العربي الإسلامي وتغليبهم مصالح الفئة الحاكمة على المصالح المجتمعية من أن عدد الذين يطلق عليهم خلفاء راشدون لا يتعدون اصابع اليد الواحده يمثلون الاستثناء لا القاعدة إن النفي غير المباشر لصفة الرشد عمن يكون ما عدا الخلفاء الراشدين يقدم دليلاً قاطعا على حاجة العرب والمسلمين إلى منهج حكم يعبر عن رأي ومصالح الأغلبية دون أن يجور على رأي ومصالح الاقليات أو يتعسف في تحليل ما حرم الله إن تحريم ما حلل.

ولعل التفاؤل بمستقبل الديمقراطية اليوم يفوق التشاؤم. ولعل المستقبل المنظور يبشر بحقبه عربية تخفت فيها تدريجياً الاعتراضات المبدئية على الديمقراطية الدستورية، ويحل مكان التشنج والمغالطات حوار ايجابي مسؤول حول ماهية الديمقراطية المنشودة، وكيفية التحول سلمياً من نظم الحكم السائدة في البلدان العربية إلى نظم حكم اكثر مراعات للمصالح المجتمعية واكثر انصياعا لآراء الأغلبية واكثر انحيازا لمصالحها دون تعسف أو جور على الاقليات أو تلاعب بثوابت المجتمعات ومقدسات الأمة. إن ما نشهده اليوم، على المستوى الرسمي والمستوى الأهلي، من لين لهجة وتقبل مبدئي للمنهج الديمقراطي من قبل فئات وقوى ومصالح وعقائد كانت حتى وقت قريب تناصب الديمقراطية السياسية العداء ، يساعد جهود تعزيز المساعي الديمقراطية في البلدان العربية ويسهل مهمتها في ضوء هذا التغيير الداخلي، إضافة إلى ما يطرحه النظام العالمي الراهن من شعارات يمكن العرب أن يستفيدوا منها بصرف النظر عن صدق النيات، إذ يفرز النظام العالمي اليوم آليات، ويتيح فرصاً، رغم إرادته، يمكن العرب، مثل بقية شعوب العالم، إن يوظفوها لمصلحتهم وان تكون وسيلتهم لبلوغ أهدافهم إلى يصعب بلوغها في عصرنا الحاضر دون الاستناد إلى الشرعية الديمقراطية.

إن هذا التحول الذي نشهده، من الرفض المطلق للديمقراطية إلى القبول المشروط بها، يسير إلى مرحلة جديدة في البلدان العربية تبشر بوجود فرصة لبداية حوار جاد ومسؤول حول مفهوم الديمقراطية المعاصرة بإعتبارها منهج حكم وتقنية معاصرة للمشاركة السياسية الفعالة ، وليست عقيدة تحل محل غيرها من عقائد المجتمعات التي تختار نظما ديمقراطية للحكم. وهذا الحوار الجاد المسؤول الذي تتوقف على نجاحه قدرة البلدان العربية على إدارة أوجه الإختلاف وتجنب الصراعات المدمرة، هو ما يطمح " مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية" إلى تعزيزه بفضل تعاون الخيرين من عقلاء الأمة ومن المعنيين بمستقبلها. فإلي هؤلاء تتوجه دعوة "المشروع"، وبجهود هؤلاء تتماسك مجتمعات البلدان العربية عندما تتمكن من إدارة اوجه الاختلاف سلميا وفق المنهج الديمقراطي الذي لا يستثنى فيه أحد ولا تسقط فيه جماعة حق جماعة أخرى في المشاركة السياسية.